ترتيب مباحث علم أصول الفقه
في رسالة الشافعي
نحو استكشاف هيكلة الرسالة

أ. محمد أمين سهيلي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة-الجزائر

ملخص:

موضوع هذا المقال هو البحث في منهج ترتيب مباحث علم أصول الفقه عند الإمام الشافعي، من خلال استكشاف هيكلة "رسالته"، بعد أن وُسمت بالنقص المنهجي في التقسيم والترتيب والتسلسل.

والمعطيات الواقعية عن ظروف تأليفها، تُقرِّب نظريا هذا الاحتمال؛ لكنّ فحصَها الدقيق، يؤكد أن العناوين المثبتة في أثنائها لا تُبرز الهيكلةَ الحقيقيةَ لها، بل تَطْمِس معالمها المنهجية.

abstract

The concern of this article is a research in the method of ranking the chapters of the jurisprudence of el Imam Echafii through exploring the structuring of "his letter," after it was described as lacking methodology in division, order and sequencing.

The actual facts of the circumstances of its writing theoretically support this option, yet a close examination shows that its confirmed titles do not highlight its real structure but do hide its methodological traits.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن علم أصول الفقه كان، ولا يزال، إبداعا علميا بلا نظير..

فيه تجلَّت عبقريةُ علماءِ المسلمين في بناءِ المعقولِ على المنقول، وتجسَّدَ حرصُهم البالغ في حِياطة نصوصِ الشريعة أن تطالها يدُ التحريف والتبديل، أو تزيِّفَها الفُهومُ السَّقيمةُ، والتنزيلاتُ الرديّة.

وقد تباينت هيكلة المصنِّفين لمباحث هذا العلم، تَبَعًا لتصوراتهم المختلفة لبنائه الفكري.

وكان من أروع ما صُوِّرت عليه أجزاء هذا العلم، ما أبدعه الغزالي في صدر مُستصفاه.

أما الشافعي فيكفيه فخرا أنه أول من دوّن هذا العلم، وجَمَع أبوابَه...

أيَعني هذا إغفالَ الشافعيِّ للجانب الفني المنهجي في رسالته؟

ذهب بعض الباحثين إلى أن التقويمَ الموضوعيَّ للرسالة يقضي بافتقار"التنظير فيها **إلى التدقيق والتفصيل والترتيب المنطقي الصارم**، وهي الصفات التي يمتاز بها كتاب مثل المستصفى للغزالي"[1]، ومرجع هذا عنده: "نضج الكتابة وعمقها الذي يفوت فيه اللاحق السابق، لأن السابق يُكتب دون مثال سابق، أو اعتمادا على أمثلة قليلة، لكن اللاحق تتوفر لديه أمثلة كثيرة، وهذا حال رسالة الشافعي **وما يعتريها من ثغرات في منهجها** ومستصفى الغزالي وما يتسم به من نضج"[2].

هذه النتيجة التي أطلقها الأستاذ د.حمادي ذويب لا يُساعَد عليها ابتداءً؛ إذ لا يلزم أن يكون اللاحق أقعد منهجيا من السابق، فقد يكون العكس، وقد يكون النقصُ المنهجي في قراءتنا نحن لكتب المتقدمين، لا في إبداعاتهم العلمية.

وقد سبق للشيخ مصطفى عبد الرزاق رحمه الله أن حلّل الرسالةَ، مُبيِّنا تناسقَ أجزائِها، والمنهجَ العلمي الذي يُنظمها، وكذلك فعل الأستاذ عبد الوهاب أبو سليمان، والأستاذ أحمد الضويحي[3]، وأفاد اللاحق من السابق.

---

[1] _ د/حمادي ذويب، **جدل الأصول والواقع**(بيروت: دار المدار الإسلامي، ط1، 2009م)، ص44، مفيدا من كلام أستاذه: د/عبد المجيد الشرفي في: **لبنات** (تونس: دار الجنوب للنشر، د.ط، 1994)، ص139، وقريب منه قول د/أكرم يوسف عمر القواسمي"لم تكن موضوعات الرسالة في تسلسلها وترتيبها على غرار ما درجت عليه كتب أصول الفقه..."، **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي** (عمّان: دار النفائس، ط1، 1423هـ/2003م)، ص243.

[2] _ د/حمادي ذويب، **جدل الأصول والواقع** ، ص29.

[3] _ **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**(القاهرة: مكتبة النهضة الإسلامية، د.ط، 1966م)، ص232إلى 245، وأ.د/ عبد الوهاب أبو سليمان، **الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية** (جدة:دار الشروق، ط1، 1403هـ/1983م)، ص73إلى86، وأعاد طبع هذا المبحث في كتاب: **منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله**(بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1420هـ/1999م)، ص87إلى 118. ود/ أحمد بن عبد الله الضويحي، **علم أصول الفقه** من

لكنهم اعتمدوا العناوينَ الموجودةَ في الرسالة، وهي لا تُعبر في رأيي عن هيكلتها الحقيقية، فلم تُبرِز نتائجُ بحوثهم على أهميتها الوجهَ الحقيقيَّ لعبقرية الشافعي.

والذي يضيفُه هذا البحث إلى جهودهم هو محاولةُ إعادة هيكلة الرسالة، وتركُ التقيّد بالفهرسة الحالية لمباحثها، واستكشافُ جوانب أخرى من عبقرية الإمام الشافعي في تصنيفها، ثم سبرُ غوْرِ مأخَذِه في هذه الهيكلة.

ولهذا قسَمت المقالَ أربعة فروع: يعيد الأول هيكلةَ الرسالة، ويُبِين الثاني عن أوجه عبقرية الإمام الشافعي في هذه الهيكلة، ويحوي الثالثُ استكشافا لمأخذها، ويستبين الرابع موقف الأصوليين من هذه الهيكلة.

الفرع الأول: إعادة هيكلة الرسالة

لم يصرِّح الشافعي، بالخطة التي انتهجها في بناء أجزاء الرسالة، والمتأمل في الباب الأول الذي رسمه، سيلحظ أن الإمام قد ضمَّنَه أقطابَ الكتاب، ومحاورَه الكبرى.

لكنّا إذا قارنّاه بفهرس الكتاب سنلمس تنافرا بين المضمونين؛ والسبب أن الرسالة لم تحْظَ بهيكلة تُنسِّق مباحثها، وإن حَظيت بجهد عظيم في الضبط والشرح والتخريج والفهرسة العلمية، تَحَمّل عبئَه العلامة أحمد محمد شاكر، رحمه الله تعالى.

ولهذا نجد أبوابا مِفْصلية في الرسالة لا عنوان لها، أو لها عنوان، لكنه قاصرٌ لا يستوعب، في حين نجد مباحث جزئية قد زيّنتها العناوين، فتستحيلُ كليّةً، أو تُعطى من العموم ما لا تستحق[1].

وعلى من يرغب في التعرف على بناء الرسالة الجُمَلي أن يطالعها سطرا سطرا، بل كلمة كلمة، مع المعاودة كراتٍ عديدة.

وقد اعتمدتُ لهيكلتها قرائنَ أربعةً، حتى أَدْرأ التعسّفَ والتكلّفَ، قدر المستطاع، الأولى: تقسيمات الباب التمهيدي في الرسالة، والثانية: المقدمات التمهيدية في كل كتاب، والثالثة: تسمية الشافعي بعضَ مباحث الكتاب أثناء الإحالة عليها، والرابعة: مضامين المباحث.

التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1427هـ/2006م)، (271/1إلى320).

[1] _ العناوين الموجودة في الرسالة وضعتها بين شولتين، سواء كانت أصلية أم مضافة، وما سواها اجتهاد مني.

وقبل أن نشرع في هذه المحاولة، يُستحسن أن نستذكر أن المطلوبَ استكشافُ ترتيب الشافعي لمباحث علم الأصول التي يضُمُّها هذا العلم في عصره هو، أي المواضيع التي كان العلماء في زمنه يتباحثون فيها، ويتناظرون[1]، لا المباحث التي طرأت بعد ذلك؛ إما استجابة لتغير الزمان، أو التي أُضيفت إليه وليست منه، استطرادا أو غلوًّا في التنظير.

ننبّه على هذا حتى لا نتسرّع في استنقاص الرسالة، وندّعي أن "الإمام الشافعي لم يُقدّم لنا أصول الفقه كاملا، بل قدّم لنا شذرات من أصول الفقه"[2].

هذا من حيث مضمونُ الرسالة، أما طريقةُ تأليفها، فقد أبان محققُها أن الشافعي ألّفها من حِفظه، ورَجَّح أنه أملاها إملاءً[3]، والمطالع لها يَلحظ أن فقراتٍ منها كثيرةً هي حواراتٌ ومناظراتٌ، يدل السياق على أنها واقعيةٌ، كلَّها أو جلَّها.

وهذه المعطيات تحمِلنا على توقع إهمالٍ لجانب الهيكلة، فهل الواقع يُصدِّق هذا التوقع؟

أول ما نبدأ بالإشارة إليه أن الرسالة بعد مُقدّمتها، يمكن تقسيمها إلى أجزاء ثلاثة: أولها الباب التمهيدي، وفيه "معتصر الرسالة"، والثاني: شرح وجيز لهذا الباب، هو"مختصر الرسالة"، ثم تأتي أبوابُ الرسالة بسيطةً مفصلةً، وهذا الإيضاحُ:

"معتصر الرسالة": وجوه البيان(ص21إلى25)

تفتتح الرسالة بباب:"كيف البيان؟"، ومقصوده وجوهُ البيان، وجوابُه عند الإمام:"البيان اسم جامع لمعاني مجتمعةِ الأصول، متشعبةِ الفروع:

---

[1] _ ينظر مثلا: كتاب عبد الرحمن بن مهدي الذي سأل فيه الشافعي وضع الرسالة القديمة (المفقودة)، في البيهقي، **مناقب الشافعي**، ت. السيد أحمد صقر(القاهرة: دار التراث، ط1، 1395هـ/1970م)، (230/1).

[2] _ د/محمد رواس قلعه جي، **تأسيس الشافعي علم أصول الفقه**، ضمن: **الإمام الشافعي**(إيسيسكو، 1415هـ/ 1990م)، ص242، وقد شبّه الرسالة بالمولود الذي يولد ضعيفا، ومع عدم التسليم بهذا التشبيه، فإن كلامه المنقول يقتضي أن تكون مولودا منقوصا أو مشوها، وسائر مآخذه من هذه السبيل، كقوله:"عدم تعريفه المصطلحات الأصولية التي طرحها، إلا ما ندر منها"، وعدم تسميته العلة وقياس الأولى!!...، ونحا نحوه د/أكرم القواسمي لما قال"...بالإضافة لعدم استيعاب كتاب الرسالة لسائر المباحث والمسائل الأصولية..."، **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي**، ص243.

[3] _ ص11، 12.

فأقلُّ ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة: أنها بيانٌ لمن خوطب بها ممن نزل القُرَان بلسانه، متقاربةُ، الاستواء عنده، وإن كان بعضُها أشدَّ تأكيدَ بيانٍ من بعض. ومختلفةٌ عند من يجهل لسان العرب. قال الشافعي:فجِمَاع ما أبانَ الله لخلقه في كتابه، مما تَعَبَّدَهم به، لما مضى من حكمه جل ثناؤه، من وجوهٍ:

فمنها:ما أبانه لخلقه نصاً. مثلُ جُمل فرائضه، في أن عليهم صلاة وزكاة...

ومنه:ما أَحكم فرضه بكتابه، وبيَّن كيف هو على لسان نبيه؟ مثل عدد الصلاة والزكاة..

ومنه: ما سَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس لله فيه نصٌّ حكم...

ومنه: ما فرض الله على خلقه الاجتهادَ في طلبه..."[1].

ووجوه بيان الله تعالى التي ذكرها هي: **بيان الكتاب، وبيان الكتاب مع السنة، وبيان السنة وحدها، والبيان بالاجتهاد،** وهذه الأقطاب الأربعة التي تدور عليها مباحث رسالته.

قال الأستاذ أبو سليمان: "**وكأن** هذا الباب هو خطة الكتاب(الرسالة) **فإن معظم موضوعاتها إن لم تكن كلها** تدخل ضمن واحد من تلك العناصر الأربعة الرئيسية..."[2].

ولعل سبب تردد الأستاذ هو ما لَمَسه من عدم مطابقةٍ بين وجوه البيان، والموضوعات التي ذَكَرها، وإعادةُ هيكلة الرسالة سترفع هذا التردد، إن شاء الله تعالى.

وقد عَدَلت عن تسمية هذا الجزء "خطة"، إلى تسميته "معتصرا"؛ لأنه لا يَحوي_فقط_عناوين ومواضيع، بل فيه تمثيل للوجه الأول والثاني، واستدلالٌ موجز جدا للوجه الثالث(السنة)، والرابع(القياس)، مع نفي صفة البيان عما سواها(الاستحسان) بإيجاز.

---

[1]- **الرسالة،** ت. أحمد محمد شاكر(بيروت:دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ص21_22، باختصار.

[2]_ موضوعاتها عنده: الكتاب، السنة، الإجماع، القياس، الاجتهاد، الاستحسان، **الفكر الأصولي،** ص 75، 83.

ثم أحال على ما يأتي قائلا: "وقد وُضِع هذا في موضعه، وقد وضعتُ جُملاً منه رجوت أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها"(ص25).

"مختصر الرسالة": شرح موجز لوجوه البيان(ص26إلى40)

يضم المختصر خمسة أبواب، يشرح كلُّ باب وجها من وجوه المعتصر، إلا الوجه الأول فشرْحُه في بابين؛ لأنه يجمع نوعين من جنس بيان الكتاب، النوع الأول: ما يُستغنى فيه كليا ببيان الكتاب كفرض صيام شهر رمضان، والثاني: ما بيّنه الكتاب نصا، وبينت السنة بعض تفاصيله أو رجحت بعض احتمالاته، كآية الوضوء، وآيات الميراث[1]، والباب الثالث ما أجمله الكتاب، وفسّرته السنة، والرابع ما بيَّنته السنة وحدها، والخامس ما بينه الاجتهاد(القياس)، شرحا وتقسيما وتمثيلا وتدليلا، وَجْزاً يُمهِّد لبَسْطِ هذه المواضيع:

بسط الرسالة: شرح مفصل لوجوه البيان(ص40إلى600)[2]

تُقابلنا ونحن نتصفح الرسالة إحالاتٌ كثيرةٌ من الشافعي على عناوينَ، لا نجد لها أثرا في فهرسة الرسالة، فمنها: قوله:"ومن جماع علم كتاب الله" (ص40)، و"من ذكر سنة رسول الله مع كتاب الله"(ص105)، و"هذا بيانُ السُّنَّة مع بَيانِ القُرَآن"(ص166). و"هذا مذكور في سنته"(ص108)، و"كما وصفتُ لك في كتاب الله وسُنَنِ رسولِ الله قَبْلَ هذا"(ص213)، و"لكل هذا نظيرٌ فيما كَتَبْنَا مِن جُمَل أحكامِ الله"(ص214)، "فذكَرْتُ له بعضَ ما وصفتُ في كتاب: (السنَّةُ مع القُرَآن)"[3]، "فقال لي قائل: قد فهمتُ مذهبك في أحكام الله، ثم أحكام رسوله... فما حُجتك في أن تَتْبع ما اجتمع الناس عليه...؟"(ص471)، "فقال: قد

---

[1] _ تنظر **الرسالة**، ص29_30،32، 165، وشرَح الجويني الأول بما لا تردد فيه، والثاني بما يختص بدرك معانيه ذوو البصائر،**البرهان**،ت.عبد العظيم الديب(الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، ط1، 1399ه)، (161/1). وتتبع الأمثلة التي ذكرها في كل وجه ثم أعادها مصنفة تصنيفا آخر في مواضع لاحقة، يدلنا على أن الوجه الأول يجمع كل ما نص عليه الكتاب، سواء اكتفي فيه بالنص، أو جاءت السنة بعد ذلك مؤكدة ومفصلة ومخصصة ومقيدة.

[2] _ لا يميّزها في الرسالة عنوان ولا إشارة، رغم وضوح الانتقال من موضوع القياس موجزا إلى "جماع علم كتاب الله".

[3] _ قال المحقق رحمه الله :"لا أدري أهذا كتاب معين ألفه الشافعي، أم يريد ما ذكر في كتبه من الرسالة وغيرها...فإني لم أجد في ترجمة الشافعي في مؤلفاته كتابا باسم: السنة مع القرآن"223، والأظهر أن الشافعي يقصد كتابا في رسالته.

سمعت قولك في الإجماع والقياس، بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله، أرأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها؟"(ص596).

فإذا جرَّدناها من سياقاتها سنحصل على هذه العناوين: كتاب أحكام القرآن، كتاب السنة مع القرآن، كتاب السنة، كتاب الإجماع، كتاب القياس.

وإذا قارناها بوجوه البيان التي مهّد بها رسالته، سنجد: بيان القرآن، بيان القرآن مع السنة، بيان السنة، البيان بالاجتهاد(القياس).

ويبقى كتاب الإجماع لا نظير له في الوجوه، لماذا؟

لقد انتُقد الشافعي لأنه لم يذكره في وجوه البيان، واعتُذر له بأنه اكتفى بمستنده[1]، ولعل هذا يتقوَّى بقوله في نهاية باب الإجماع:"...فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافةً غفلةٌ عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس، إن شاء الله"(ص476)، فعلى هذا تكون مُهمة الإجماع تأكيد البيان، لا الاستقلال به، ولقد تضمَّنتْه مباحث الرسالة موجزا(6صفحات)، وفي أثنائها احتجاج به كثير[2]، وخَتَمتْ ببيان مرتبته من سائر الأدلة: بعد الكتاب والسنة، وقبل القياس.

وفَحْصُ باب الإجماع وما قبله، يشير إلى أنه ملحق بيان السنة، فقد مهّد الشافعي له بمسألة إحالة إجماع العلماء على مخالفة الخبر المتصل، ثم سأله مُحاور عن سبب الاحتجاج بالإجماع قائلا: "أتزعُمُ ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكونُ أبداً إلا على سنة ثابتة، وإن لم يَحكُوها؟!"(ص471). فأجابه بالنفي، ثم بيّن مصدرية الإجماع بالسنة وحدها.

ويندرج في كتاب بيان الاجتهاد كل من الاستحسان؛ لأنه عنده اجتهاد بلا دليل، وأقوال الصحابة؛ لأنها اجتهادات، أما نقد عمل أهل المدينة فأورده الإمام عَرضا، في سياق التمثيل على القياس، كما سيأتي، وهذا تفصيل الكتب والأبواب:

أولا: كتاب بيان القرآن:

1_ **مقدمة:**

---

[1] _ ولم يقتنع الجويني بهذا الاعتذار، وقال هو أولى من القياس، وفرّق الزركشيّ بينهما بأن مستند الإجماع يدل على الحكم، خلافا للقياس. الزركشي: **البحر المحيط**، ت. عبد القادر عبد الله العاني(الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، 1413هـ/1992م) (81/3)، و**البرهان**، (162/1_163).

[2] _ ص39،66، 322، 355، 373، 401، 476، 510، 580، 597

يبدأ هذا الباب بمقدمة تُجمل المضمون، جاء فيها:"ومن جماع علم كتاب الله: العلمُ بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب. والمعرفةُ بناسخ كتاب الله، ومنسوخه، والفرْضِ في تنزيله، والأدبِ، والإرشادِ، والإباحةِ. والمعرفةُ بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الإبانة عنه، فيما أحكم فرضه في كتابه، وبيّنه على لسان نبيه. وما أراد بجميع فرائضه؟ ومن أراد: أكلَّ خلقه أم بعضهم دون بعض؟ وما افترض على الناس من طاعته، والانتهاء إلى أمره. ثم معرفةُ ما ضرب فيها من الأمثال الدوالِّ على طاعته المبيِّنة لاجتناب معصيته، وتركُ الغفلة عن الحظ، والازدياذُ من نوافل الفضل"(ص40، 41).

2_ وجوه البيان العربي واستعمالها في القرآن:

قال في آخره: "وإنما بدأت بما وصفتُ، من أن القُرَآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يَعلمُ مِن إيضاح جُمَل عِلْم الكتاب أحدٌ، جهِل سَعَة لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجِماعَ معانيه، وتفرُّقَها. ومن علِمه انتفَتْ عنه الشُّبَه التي دخلَتْ على من جهِل لسانَها"(ص50).

-وأهمُّ مَحَاوره: القرآن جميعه بلسان العرب (ص41إلى51)، اتساع اللسان العربي، وذكر وجوه من طرق البيان فيه (ص52_53)، ثم أبواب تبيّن استعمال القرآن لهذه الوجوه: "العام الذي يراد به العام ويدخله الخصوص"[1]، "عام الظاهر يجمع العام والخصوص"، "عام الظاهر يراد به كله الخصوص"، "ما يبين سياقه معناه"، "الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره".

ثم عقد بابا يظهر لي أنه يربط بما بعده، وهو"باب ما نزل عاما دلت السنة على أنه يراد به الخاص"(ص53إلى73)، فهو من جهة يدل على أن اللفظ القرآني_كما اللفظ العربي_ قد يأتي عاما ويراد به الخاص، ومن جهة يدل على تكامل البيان بين القرآن والسنة.

ثانيا:"كتاب: السنة مع القرآن"[2]:

[1]_ أورد الأستاذ أبو زهرة احتمالا بأن المراد هنا الفرض الكفائي، وهذا بعيد، والمعنى أن النص الواحد قد يضم عمومين أحدهما يراد به الخصوص، ينظر: **الشافعي**(دار الفكر العربي،د.ط، 1978)، ص200إلى 203.

[2]_ أحال عليه الشافعي لفظا ص223، وهنا قال:"من ذكر سنة رسول الله مع كتاب الله"ص105، وقال ص 166:"وهذا بيانُ السُّنَّة مع بَيانِ القُرَآن". ومقدمة بيان القرآن تدل على أنه فرَّعه من كتاب بيان القرآن.

1_ **قواعد تمهيدية**:

-"باب فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيّه"(ص73إلى 85)

-السنة إما اتباع نص كتاب، أو بيان لجملته، أو مستقلة بالبيان، وكلها لازمة (ص88إلى105).

2_ **ذكر مباحث هذا الكتاب وترتيبها**:

قال:"وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله، والسنةِ فيما ليس فيه نص كتاب، بعضَ ما يدل على جملة ما وصفنا منه، إن شاء الله. فأوَّل ما نبدا به من ذِكْر سنة رسول الله مع كتاب الله: ذِكرُ الاستدلال بسنته على الناسِخ والمَنْسوخ من كتاب الله، ثم ذِكر الفرائض المَنْصوصة التي سنّ رسول الله معها، ثم ذكر الفرائض الجُمَل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي ومواقيتَها، ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام، والعامَّ الذي أراد به الخاصَّ، ثم ذِكرُ سنته فيما ليس فيه نص كتاب"[1] (ص105).

3_ **المباحث مفصلة:**

أ_ الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من الكتاب، وفيه: الكتاب ينسخ بالكتاب، والسنة لا ناسخة للكتاب، بل تبع له. (ص106)، سنة رسول الله، لا يَنْسَخُها إلا سنةٌ لرسول الله...وهذا مذكور في سنته(ص108)، "الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه"(ص113)، "الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع"(ص137)

ب_ "باب الفرائض التي أنزل الله نصا":(ص147)

ج_ "الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله معها"(ص161)

د_ "الفرض المنصوص الذي دلت السنة أنه إنما أراد الخاص"(ص167)

هـ_ "جمل الفرائض" التي بَيَّنَت السنة كيف هي ومواقيتها[2](ص176)

ثالثا: كتاب بيان السنة:[1]

[1] _ لم يخصص له مبحثا هنا، واكتفى بإشارات، ص:158، 210، ولعله يقصد كتاب "بيان السنة"، فيكون كل من بيان السنة مع الكتاب وبيان السنة، متفرعا عن بيان الكتاب.

[2] _ في مقدمة الباب قدّم ذكره على ذكر ما قبله.

1_ تمهيد: يبدأ هذا الكتاب بحكاية أسئلةِ محاورٍ في علاقة السنة بالكتاب، وتعارض السنن، واختلاف دلالات النهي فيها، وفي علاقتها بالقياس، وفي أسباب الأخذ ببعضها دون بعض(ص210_212)، فأجابه الشافعي إجمالا دون تمثيل، ثم فصّل ومثّل، مع الإحالة ست مرات على ما سبق، اتقاء للتكرار.

2_ التقعيد الإجمالي لمباحث الباب: ويمكن تقسيمه إلى هذه العناوين:

أ_ حجية السنة مبينة ومستقلة، وموافقتها للكتاب (ص212).

ب_ السنة تنسخ بالسنة كما ينسخ الكتاب بالكتاب(ص212_213).

ج- السنن المختلفة _التي لا نسخ فيها_ متفقة في الحقيقة(ص213).

د-أسباب التعارض الظاهري:(ص213_216).

ه-السنة قد تذهب عن بعض رواتها ولا تذهب عن عامتهم (ص215).

و_ الواجب طاعته، وترك الاعتراض عليه جهلا أو شكا(ص215).

ز- التوفيق مطرد بين السنن إما جمعا وإلا ترجيحا(ص216).

ح_ دلالة النهي في السنة(ص217).

ط_وجوه القياس على السنن(ص218-217).

ك- المجتهد لا يخالف السنة عمدا، وأسباب مخالفتها: جهل، أو غفلة أو تأويل(ص219).

3_ التدليل والتمثيل لهذه القواعد: ويحوي هذه المواضيع:

أ_طلب المُحاور أمثلة عن كل صنف(ص219_ 220).

ب_ التمثيل والتقعيد في النسخ في السنة ومنع نسخ السنة بالكتاب(ص220إلى 223).

ج- المُحاور يطلب أدلة على تخصيص السنة لعموم الكتاب، والشافعي يحيله على ما سبق، ثم يعيد بعد إصراره أمثلة باختصار(226إلى ص 234).

---

[1] _يبدأ هذا الكتاب بعنوان:" باب العلل في الأحاديث"، ص210، وهو عنوان لا يستوعب أغلب المباحث.

د-أمثلة مختصرة على نسخ السنة بالسنة، مع الإحالة على ما سبق(ص234إلى 259).

ه_ أمثلة عن كيفية الجمع وأسباب الترجيح بين الأحاديث المختلفة[1]، (ص259إلى 341).

و_ الأصل في الأحاديث الظاهر والعام حتى يثبت التأويل أو التخصيص (ص322و341).

ز_ واجب أهل العلم إمضاء الخبرين على وجوههما ما وجدوا لإمضائهما وجها(ص341).

ح- المختلِف ما لم يُمض إلا بسقوط غيره(ص342).

ط_ أنواع النهي،"صفة نهي الله ونهي رسوله"(ص343إلى 355).

ي-علم العامة والفروض العينية والكفائية، "باب العلم" (ص357 إلى369).

ك- أخبار الخاصة، وشروط صحتها، وأدلة حجيتها، وأعذار مخالفتها، وحكم اشتراط العمل بها، "باب خبر الواحد"، (ص369إلى 460).

ل_الفرق بين حجية خبر العامة، وحجية خبر الخاصة(ص460_461).

م_ الخبر المرسل، أنواعه، وحجيته(ص461إلى467).

ن_ أمثلة عن أحاديث مرسلة اجتمع الناس على ترك القول بها(ص467إلى470).

س_ لا يوجد حديث متصل أجمع العلماء على مخالفته(ص470).

4-"باب الإجماع": "قال الشافعي: فقال لي قائلٌ: قد فهمتُ مذهبَك في أحكام الله، ثم أحكام رسوله، وأن من قَبِل عن رسول الله، فعن الله قَبِل... فما حُجتك في أن تَتْبع ما اجتمع الناس عليه، مما ليس فيه نص حكم لله، ولَم يَحكُوه

[1]_ في أثناء هذا المبحث عناوين فرعية كثيرة، منها مثلا: "النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره"ص307، ولم يلاحظ الأستاذ الضويحي اندراجه في الجنس قبله، فجعله بابا مستقلا وعنونه بـ"بيان السنة للسنة"، **علم أصول الفقه**(287/1)، ولو تتبعتُ هذه الأمثال لطال المقال.

عن النبي؟ أتزعُمُ ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكونُ أبداً إلا على سنة ثابتة، وإن لم يَحكُوها؟!"(471). فيجيب الشافعي:

أ- ما لم يذكر أهل الإجماع أنه حكاية عن رسول الله لا يُعد حكاية(ص472).

ب_ سنن رسول الله لا تعزب عن عامة العلماء وقد تعزب عن بعضهم(ص472).

ج_ لا يجتمع العلماء على خطأ، والدليل عليه من السنة(ص472إلى476).

رابعا: كتاب بيان الاجتهاد: يبدأ الحوار فيه بهذا السؤال:"فمن أين قلت:يقال بالقياس فيما لا كتابَ فيه ولا سنةَ ولا إجماعَ؟..."(ص476)، ثم يتناول هذه المواضيع:

أ_ ليس القياس نصا(ص476_477).

ب_ القياس هو الاجتهاد حصرا(ص477).

ج- القياس يفيد الحق في الظاهر لا علم الإحاطة في الظاهر والباطن(ص478_479).

د-الاختلاف ممكن بين القايسين(ص479).

ه_أنواع القياس(ص479).

و-الدليل على أن العلم قطعي وظني، وجواز الاجتهاد والاختلاف في الثاني[1] (ص480إلى497).

ز_الإصابة في الاجتهاد وإصابة الحق في الاجتهاد(ص497إلى 503).

ح_إبطال الاستحسان(ص503إلى 508).

ط_شروط القياس (ص509إلى 511).

ي_كيفية القياس ووجوهه ومراتبه وما يقاس عليه وما لا يقاس (ص512إلى559).

[1]_ في ص 487 عنوان غير مناسب، وهو "باب الاجتهاد"، قال المحقق: وهو "ليس من الأصل".

ك_نقد الاحتجاج بإجماع أهل المدينة، استطرادا في سياق التمثيل (ص533إلى535).

ل_ حكم اختلاف المجتهدين، وأنواعه"باب الاختلاف" (ص560إلى 596).

م_اختلاف أقوال الصحابة، والترجيح بينها(ص596إلى597).

ن_ قول الصحابي لا يعرف له مخالف(ص597إلى598).

_**خاتمة الرسالة**:في ترتيب الأدلة، وتمييز القطعي منها عن الظني (ص598إلى600).

وفيها:

أ_حجية الأدلة الأربعة لا تعني تساويها(ص598إلى599).

ب_الحكم بالكتاب، والسنة المجتمع عليها، حكم بالحق في الظاهر والباطن(ص599).

ج_الحكم بخبر الواحد حكم بالحق في الظاهر(ص599).

د_الحكم بالإجماع ثم القياس، أضعف مما سبق، وهو منزلة ضرورة(ص599إلى600).

ه_تشبيه هذا التفاوت في القوة مع الاجتماع في الحجية بتفاوت أدلة الإثبات في القضاء(ص600).

وهكذا تختم الرسالة بتأكيد ما مهّدت به من تقارب أوجه البيان مع تفاوت قوتها.

الفرع الثاني: أوجه عبقرية الإمام الشافعي في هيكلة الرسالة[1]

وبعد، فهل وُفّق الشافعي في بناء هذا العلم، ووضع هيكلة متسقة لأجزائه، في أول محاولة تدوينية؟

المتأمل فيما مرّ لن يفوته أن يلحظ اهتماما كبيرا عند الشافعي بالجانب الفني المنهجي: تقسيما وترتيبا وتسلسلا وترابطا، سواء في الباب التمهيدي

[1] _ أفدته من عنوان د/حمزة عبد الله المليباري: **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح** (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ/1997م).

للرسالة، أو في تمهيدات الكتب والأبواب المكوِّنة لها[1]، أو في إحالاته الكثيرة على ما ذُكر درءا للتكرار...ولولا إغفال الهيكلة في العنونة والفهرسة، لَكَان للرسالة وجهٌ آخر.

وكل قضية فيها تُمهِّد لكَ ما بعدها، وتربطك بما قبلها، والعجيب أن هذا جار حتى في مناظراته المنقولة في هذا الكتاب، دون مساس بالهيكلة العامة له.

وأعجبُ منه أن يجمع كلَّ أقطابِ الكتابِ في الصفحات الأولى منه، بحيث تقرأ ملخّصين للرسالة: معتصر، يتلوه مختصر، يُغنيان المتصفح المقتصد، ويمهّدان للقارئ المستوفي.

فمنهج هيكلته قائم على **الانتقال التدريجي** من الخاص إلى العام، ومن الإجمال إلى التفصيل، في الرسالة عموما، وفي كتبها المنضوية تحت لوائها، وخصوصا كتاب بيان السنة مع الكتاب، وكتاب بيان السنة.

ووجه الإبداع يتجاوز هذا إلى بناء الرسالة كلها على:"البيان"، بحيث يمكنك تلخيص الكتاب كله في كلمة: **"وجوه البيان عن الله تعالى"**.

أما مقصد كتابه **فإثبات حجيتها من القرآن، وتكاملها معه، في مهمة البيان عن الله جل ثناؤه**، قال رحمه الله:" ويَعْلَمُ مَنْ فَهِمَ (هذا الكتاب) أنَّ البيان يكون من وجوه، لا مِن وَجْهٍ واحد، يَجْمَعُها أنها عند أهل العلم بَيِّنَةٌ ومُشْتَبِهَةُ البَيَانِ، وعند مَن يُقَصِّرُ عِلْمُه مُخْتلفة البَيَانِ"[2]، وبالقصد الثاني نفي صفة البيان عما عداها من الأدلة الموهومة، وعلى رأسها عنده الاستحسان.

وقد صدّر الرسالة بالإشارة إلى هذا الهدف، وختمها بالتأكيد عليه.

ويشبه صنيعَ الشافعي ما فعل الغزالي في مستصفاه، حيث لخّص كتابَه في أربعة أقطاب، ثم فصّل كل قطب تفصيلا موجزا مبيِّنا محتواه، ثم فصل كتابه تفصيلا بسيطا على هذه الأقطاب[3].

---

[1] _ وينظر: أبو سليمان، **منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله**، ص96إلى 103.

[2] _ ص146.

[3] _ **المستصفى**، ت. د/محمد سليمان الأشقر(بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ/1997م)، (38/1إلى 42).

والفرق بينهما أن الغزالي صرّح بهذه الهيكلة، ووضَّحها، وعنْون أجزاءها، وبيّن اندراج المباحث فيها، والشافعي لم يصرّح؛ اتكالا على فطنة المتفحص[1].

وقد أشرت فيما سبق إلى بعض الأبواب الجزئية التي ربما ذكرها في التمهيدات مُقدَّمة ثم أخَّرها، أو ذَكَرها في مقدمة كتاب ثم أدرجها فيما بعده، وهذه عندي إشكالات لا أتجرأ على تصنيفها في قائمة نقائص الكتاب، بل أُصنفها في نقائص هذا المقال حتى أستقصي أمرها، أو يستقصي غيري، إن شاء الله تعالى[2].

الفرع الثالث: مأخذ هيكلة الرسالة

بعد أن عرضنا منهج الشافعي في ترتيب مباحث علم الأصول، سنحاول في هذا الفرع أن نتلمّس من مقدمة كتابه مأخذَه في هذا الترتيب.

صدَّر الشافعيُّ رسالتَه بمقدمة شرح فيها حال الناس قبل البعثة، فصنّف الكفار إلى أهل كتاب بدّلوا وافتعلوا الكذب وخلطوه بالحق، ومشركين وثنيين ابتدعوا آلهة استحسنوها وعبدوها[3]، فلما استعلت المعصية فتح أبواب سماواته برحمته، وأنقذنا بمحمد صلى الله عليه وسلم من الهلكة، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس، فأرشدنا إلى كل النعم ظاهرة وباطنة، وأنذرنا من كل مكروه فيهما، وأنزل كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فنقلهم من الكفر والعمى إلى الضياء والهدى، وبيّن فيه ما أحل وما حرم، وتعبّدهم بقول

---

[1] _ وهذه عادة كثير من المتقدمين، ومنهم مثلا: أبو الحسين أحمد بن فارس(395ه)، قال محقق كتابه الأستاذ عبد السلام هارون رحمهما الله تعالى:"ولكنه سلك طريقا خاصا به، لم يفطن إليه أحد من العلماء ولا نبّه عليه. وكنت قد ظننت أنه لم يلتزم نظاما..."**معجم مقاييس اللغة**(دار الفكر، 1399ه /1979م)، (42/1) .

[2] _ في **مستصفى** الغزالي نظائر لهذا، ينظر مثلا تأخيره الكلام عن القضاء والأداء والصحة والفساد والعزيمة والرخصة من أقسام الحكم إلى ما يظهر به الحكم، خلافا للترتيب المذكور في المقدمة. (40/1 و178إلى184 و206).

[3] _ أما التقسيم الذي نسبه د/أبو سليمان للشافعي، وتابعه د/الضويحي: أن الناس قبل البعثة "إما أهل كتاب وإما أهل كفر"، فغير مستقيم، ويرده قوله:"أهل كتاب بدلوا من أحكامه، وكفروا بالله"ص8، وقوله:"يجمعهم أعظم الأمور: الكفر بالله، وابتداع ما لم يأذن به الله"ص11_12، وهو ما نطق به القرآن في سورتي البقرة:105، والبينة:1، ينظر: أبو سليمان، **الفكر الأصولي**، ص73،74، والضويحي، **علم أصول الفقه** ، (271/1).

وعمل وإمساك، وأعلمهم ثواب المطيع وعقاب العاصي، ووعظهم بمن قبْلهم اعتبارا وتنبيها[1].

هذه هي المحاور التي تضمَّنها هذا الجزء من مقدمته، وقد زيّنه بجمع من آيات الكتاب العزيز، مستدلا وشارحا.(26 آية في 12 صفحة).

ثم نَلِج جزءا آخر من المقدمة[2]، هو إلى التمهيد-باصطلاح العصر- أقرب، وتُقابلنا فيه القاعدة الكلية الأولى: (فكل ما أنزل في كتابه جل ثناؤه رحمةٌ وحجةٌ علمه من علمه وجهله من جهله..)(فق43)، وبعد أن بيّن أهمية العلم بأحكام القرآن نصا واستدلالا، والقول والعمل بمقتضاه، قرر القاعدة الكلية الثانية:(ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)(فق48).

واستدل لها بأربع آيات، هي قوله تبارك وتعالى: (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ **لِتُخْرِجَ النَّاسَ** مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)[إبراهيم:1]، وقوله:(...وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ **لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[النحل:44]، وقوله:(...وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ **تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ** وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)[النحل 89]، وقوله:(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ **رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا** مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ **نُورًا نَهْدِي بِهِ** مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ **لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**)[الشورى:52].

ثم رسم الباب الأول في الرسالة، وهو: كيف البيان؟، وقسّمه إلى ما سبق ذكرُه.

والظاهر أن هذا الجزء من المقدمة لا يمكن فصله عن هذا الباب، بل هو تمهيد له، وللرسالة كلِّها، والغرض منه إثبات شمولية البيان الشرعي، واستيعابه لكل النوازل والحوادث، نصا واستدلالا، وهو في كتاب "جماع العلم" يربط مباشرة بين آية البيان ووجوهه، دون توسط "تعريف البيان"، قال:"إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَالتَّبْيِينُ مِنْ وُجُوهٍ..."[3].

---

[1] _ **الرسالة** من ص7 إلى ص18، باختصار وتصرف.

[2] _ فق 43إلى 52، ص19_20.

[3] _ ضمن كتاب **الأم**، ت.د/رفعت فوزي عبد المطلب(المنصورة: دار الوفاء، ط1، 1422هـ/2001م)، (15/9).

فكأن المعنى أن بيان الله ورسوله الذي يُخرج البشرية من ظلمات الكفر والابتداع، ويُحييها بروحه، ويهديها بنوره إلى الصراط المستقيم، **هذا البيان الرباني لا ينحصر في وجه واحد**، بل يجمع وجوها أربعة متكاملة عند أهل العلم، ومتعارضة مختلفة عند غيرهم.

فمأخذ الشافعي في الهيكلة هي آيات البيان التي افتتح بها كتابه، **ومفهوم البيان عنده مفهوم قرآني**[1]، **ومأخذ ترتيب كتابه قرآني.**

ثم وجدت الجويني يشير إلى هذا الملحظ، فيقول:"فهذه مراتب تقاسيم البيان عنده، فكأنه رضي الله عنه **آثر ارتباط البيان بكتاب الله تعالى** من كل وجه"[2].

وصبغة الرسالة صبغة قرآنية بامتياز، قال الشيخ أبو زهرة:"وإنك لتقرأ الرسالة كلها من أول بيانها، إلى نهاية أصولها، فتحس بأن القرآن هو القطب الذي دار عليه علمها..."[3].

أما الأستاذ أبو سليمان فقد اقترب كثيرا من هذا المعنى، وكان النبع منه على ضربة معول، لو أنه أعاد هيكلة الكتاب، قال حفظه الله في الخاصية العلمية الأولى للرسالة:"يجمل في مقدمة كل موضوع رئيسي مجموعة الموضوعات التي سيتعرض لبحثها، معتنيا في ترتيبها وتسلسل موضوعاتها، وليس هذا فقط بالنسبة للموضوعات كأجزاء، بل سار على الطريقة نفسها في تصور الكتاب وموضوعاته ككل؛ **إذ بناه أساسا على (البيان)، وكان بيان الكتاب الكريم هو منطلق مباحثه**..."[4].

وللشافعي عناية خاصة باستقراء كتاب الله تعالى: فقد أخرج البيهقي بسنده عن الربيع بن سليمان قال: قلما كنت أدخل على الشافعي رحمه الله إلا

---

[1] _ ولعل هذا هو مقصود الشافعي لما قال بعد أن ذكر وجوه البيان في الفرائض المنصوصة في كتاب الله:"وكل شيء منها بيان في كتاب الله"، فيكون هذا أولى من تأويلات النساخ، وأقرب من محمل الشيخ أحمد شاكر، ص33.

[2] - **البرهان**،(1/ 162).

[3] _ **الشافعي**، ص211، وأحصيت من فهرس **الرسالة** عدد الآيات التي استدل بها الشافعي، دون إضافة ما تكرر منها، فوجدتها: 245آية، ص612إلى620.

[4] _ **الفكر الأصولي**، ص83.

والمصحف بين يديه **يتتبع** أحكام القرآن[1]، وكان يقول لبعض فقهاء عصره: شغلكم الفقه عن القرآن، إني لأصلي العَتَمَة، وأضع المصحف بين يدي فما أُطبقه حتى أصبح[2].

الفرع الرابع: موقف الأصوليين من هيكلة الرسالة

لقد أبانت الفروع السابقة أن مبحث البيان كان محوريا في أصول الفقه، عليه تبنى مباحثه، وإليه ترجع قضاياه.

وكان مفهومه القرآني الواسع متسقا مع مكانته وموضعه عند الشافعي رحمه الله.

وقد حافظ على صدارته في بعض الكتابات الأصولية بعده، وأهمها "البرهان" لإمام الحرمين(478هـ) رحمه الله، حيث كان البيان هو أول الكتب وأوسعها فيه، وقد حوى كل مباحث الكتاب والسنة[3]. وقال قبل الشروع فيه:"...فقد رسمه الأصوليون، وطوّلوا أنفاسهم فيه، ونحن الآن نبتدئ به..."[4].

وبعد كتاب البيان، نجد كتاب الإجماع، فكتاب القياس، فكتاب الاستدلال، فكتاب الترجيحات، فكتاب النسخ، ثم كتاب الاجتهاد، وينتهي بكتاب الفتوى.

---

[1] _ محمد بن إدريس الشافعي، **أحكام القرآن**، جمع الإمام أبي بكر البيهقي، ت. عبد الغني عبد الخالق(القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1414هـ/1994م)، (20/1).

[2] _ **مناقب الشافعي**، (281/1).

[3] - يضم 510صفحة، وتنظر مقدمة المحقق ص45، **البرهان**، ت. عبد العظيم الديب(الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة، ط1، 1399ه)، وممن جعل البيان من مباحثه الأولى: أبو محمد علي بن حزم(456ه) في **الإحكام في أصول الأحكام**، ت. أحمد محمد شاكر(بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ط، د.ت)، (80/1)، ومحمد بن الحسين أبي يعلى الفراء(458ه)، صاحب **العدة في أصول الفقه**، ت. أحمد بن علي سير المباركي (الرياض: ط1، 1410هـ/ 1990م)، (100/1)، في حين جعله الباقلاني(403ه) آخر المباحث، وقدم عليه أبو الحسين البصري(436ه) ثلاثة مباحث: الحقيقة والمجاز، الأوامر والنواهي، العموم والخصوص، ينظر: محمد بن الطيب الباقلاني، **التقريب والإرشاد** الصغير، ت. عبد الحميد بن علي أبو زنيد(بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1418هـ/ 1998م)، (370/3)، وأبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، **المعتمد**، ت. محمد حميد الله(دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، د.ط، 1385هـ/1965م)، (13/1، و316).

[4] _ **البرهان**، (158/1).

فبناء كتابه مغاير لبناء الرسالة، لكن تصديره بكتاب البيان، وجعل مفهومه مرادفا للدليل، ثم تقسيمه البيان إلى عقلي وسمعي، وانتقاده الشافعي لإغفاله الإجماع في مراتب البيان[1]، كل هذا يوحي بتأثير هيكلة الرسالة في البناء الفكري لمباحث الأصول عند الجويني.

ثم ما لبث هذا التقارب أن صار رفضا معلنا ومعلَّلا لـمحورية "البيان"، عند تلميذ الجويني، حيث لم يرتض الغزالي هذه المكانة، واستكثر على البيان أن يستقل بكتاب.

قال رحمه الله:"اعلم أنه جرت عادة الأصوليين برسم كتاب في البيان، وليس النظر فيه مما يستوجب أن يسمى كتابا، فالخطب فيه يسير، والأمر فيه قريب. ورأيت أولى المواضع به أن يذكر عقيب المجمل، فإنه المفتقر إلى البيان."[2].

ومعنى هذا أن تضييق مفهوم البيان، من مفهوم يجمع كلّ أدلة الشريعة، أو جلّ دلالات الألفاظ، إلى أسلوب خطاب، يُخرج المجمل إلى حيز الظهور، هذا التضييق يؤدي لا محالة إلى زحزحة موضعه، واختصار مباحثه، وهذه نتيجة لا غبار عليها.

وقد تعقبه الزركشي(794ه) رحمه الله فقال:"وأمره ليس بالسهل، فإنه من جملة أساليب الخطاب؛ بل هو من أهمها، ولهذا **صدّر به** الشافعي كتاب: الرسالة"[3]

وهذا التعقيب لا ينقض رأي الغزالي، بل يسوّغه، فما دام البيان "من جملة أساليب الخطاب"، فإنه لا يستغرب أن "يذكر عقيب المجمل، **فإنه المفتقر إلى البيان**"، ولعل اعتراض الزركشي ينصبّ فقط على عبارة" فالخطب فيه يسير، والأمر فيه قريب".

أما ما يعارض "إعادة هيكلة البيان" التي عللها الإمام الغزالي، فهو عباراته التي سطّرها عقب تعليله، لما قال:"وليس من شرطه أن يكون بيانا لمشكل؛ **لأن النصوص المعربة عن الأمور ابتداء بيان**، وإن لم يتقدم فيها إشكال. وبهذا يبطل قول من حده بأنه "إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز

---

[1]- **البرهان**، (160/1و163و165).

[2] _ **المستصفى**، (38/2).

[3] _ **البحر المحيط**، ت. عبد القادر عبد الله العاني(الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، 1413هـ/1992م) (477/3).

التجلي"، فذلك **ضرب من البيان وهو بيان المجمل فقط**، واعلم أن كل مفيد من كلام الشارع وفعله وسكوته واستبشاره -حيث يكون دليلا- وتنبيهه بفحوى الكلام على علة الحكم كل ذلك بيان؛ **لأن جميع ذلك دليل**".

ومقتضى كلامه هنا أن مبحث البيان هو أوسع المباحث الأصولية وأهمها، فكيف لا يستحق الصدارة إذن؟ وما المانع أن يرسم له كتاب؟

ولقد أعلنت عبارات الغزالي عن استبعاد كلي لـ"الهيكلة البيانية" لعلم الأصول، وانحسار في مكانة البيان، مع تأخير مطرد لموضعه، ثم عمّت هذه الظاهرة في الكتابات الأصولية حتى صارت هي القاعدة، وأضحى التزامها "اقتداء بالسلف"[1].

خاتمة:

لا أدّعي أني أعطيت هيكلة الرسالة حقَّها في هذه الصفحات، ولكني حاولتُ استبانةً بعض الوجوه المنهجية في ترتيب مباحثها.

ولا أبالغ إن قلت: إني وقفت على عَجَب: **دقةً منهجيةً، مع وجودِ ما نظنُّه يمنعُها**.

ومن هذه الموانع المظنونة: كونُها أولَ تدوين في العلم، وألّفها الشافعي من حفظه، وأملاها إملاءً، وضمَّنها مناظرات واقعية مطوَّلة.

أما الدقة المنهجية في هيكلة الرسالة فتتلخص في هذه الوجوه:

_ ربط أصل الكتاب بآيات البيان.

_ بناء الكتاب على كلمة واحدة، هي "البيان".

_وضع هيكلٍ للكتاب معتصرٍ، ثم شرح مختصر، ثم بسط الكتاب في نَسَق مرتب على أوجه البيان التي مهّد بها: بيان القرآن، بيان القرآن والسنة، بيان السنة، بيان الاجتهاد.

_ اعتماد منهج الانتقال التدريجي من الخاص إلى العام، ومن الإجمال إلى التفصيل.

_ تمهيد أبواب الرسالة بمقدمات تجمل مضامينها.

---

[1] _ ينظر: مسعود بن عمر التفتازاني، شرح **التلويح على التوضيح لمتن التنقيح** لصدر الشريعة البخاري، ت. زكريا عميرات(بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، د.ت)، (38/2).

_ تسلسل عرض الأبواب، ووضعُ رابط مشترك يختم السابق ويمهد للاحق.

_ ختْم الرسالة بتأكيد وجْزٍ لما مُهِّدت به.

وقد تحقَّق ظَنّي بأن إغفالَ هيكلةِ الرسالة في العنونة والفهرسة قد طَمَس كثيرا من معالم الإبداع فيها، وإعادةُ إبرازها كلِّها يفتقر إلى دراسات أخرى أعمق وأدق.

ثم إني أوصي نفسي وإخواني بعدم التجاسر على نفي الإبداع المنهجي عن مؤلفات المتقدمين، دون فحص ونظر وتريث، وليكن همّنا البحث الدائم عن وجوهه، والإفادة منه، والحمد لله حمدا كثيرا طيِّبا مباركا فيه.